

القاهرة في: ٤ أكتوبر ٢٠١٨

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار استراتيجية البنك المركزي المصري نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية خاصة مُتطلبات لجنة بازل، وبالإشارة إلى ورقتي المناقشة السابق إصدارهما في مارس ٢٠١١ ومارس ٢٠١٨ بشأن "مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل ٢" واللتان تضمنتا استعراضاً للتقييم النوعي وأساليب القياس الخاصة بتلك المخاطر، وما صاحبهما من نماذج لدراسة الأثر الكمي وذلك تمهيداً لإصدار التعليمات الرقابية اللازمة.

هذا وقد تم إعداد التعليمات المرفقة بعد دراسة ملاحظات البنوك علي ورقة المناقشة الأخيرة الصادرة في مارس ٢٠١٨، وفقاً لما صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أبريل ٢٠١٦، وفي هذا الشأن فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٨ القرار التالي:

"إصدار التعليمات الرقابية المرفقة والخاصة بإدارة مخاطر أسعار العائد بالمراكز لغير أغراض المتاجرة وفقاً لمقررات بازل على أن يتم البدء في التطبيق وموافاة قطاع الرقابة والإشراف بالنماذج الخاصة بها بشكل ربع سنوي للأغراض الرقابية وفقاً للمركز في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، وبحيث يتم الإقرار على أساس منفرد للبنوك التي ليس لها شركات تابعة وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع للبنوك ذات المجموعات المصرفية".

برجاء التكرم بالتنبيه نحو الالتزام بالتعليمات المشار إليها، مع موافاتنا بالبريد الإلكتروني الذي سترسل عليه لاحقاً النماذج الكمية الخاصة بتلك التعليمات وذلك علي البريد الإلكتروني الخاص بإدارة بازل في أقرب وقت ممكن. Basel.Unit@cbe.org.eg

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم

التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر
أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة
وفقاً لمقررات بازل

المحتوى

القسم الأول: الإطار العام	٣
١- مقدمة	٣
٢- نطاق التطبيق	٣
القسم الثاني : مفاهيم أساسية	٤
١- معايير التفرقة بين محفظة المتاجرة والمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	٤
٢- مصادر مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة :	٥
٣- الآثار الناشئة عن مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة:	٦
القسم الثالث: المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة:	٧
أولاً: المبادئ التي يجب على البنوك اتباعها	٧
ثانياً: دور البنك المركزي المصري	١٣
القسم الرابع: المتطلبات الكمية لقياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة (الأسلوب المعياري)	١٤
١- قواعد عامة	١٤
٢- خطوات القياس	١٧
القسم الخامس: اختبارات التحمل	٢٠

القسم الأول

الإطار العام

١ - مقدمة

تُعرف مخاطر أسعار العائد بصفة عامة بأنها المخاطر التي تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار العائد السائدة في السوق خلال فترة زمنية معينة والتي قد تؤثر سلباً على ربحية البنك و/أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لديه وبالتالي مركزه المالي.

وتتقسم مخاطر أسعار العائد إلى نوعين أساسيين: مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة Banking Book والتي تنتج عن الأنشطة الرئيسية للبنك التي لا تتم بغرض المتاجرة، ومخاطر أسعار العائد بمحفظة المتاجرة Trading Book والتي تنتج عن اتخاذ مراكز بغرض المتاجرة في الأسواق المالية والتي تم معالجتها في التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في إطار مخاطر السوق.

وبأني إصدار تلك التعليمات بشأن إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في إطار تطبيق الدعامة الثانية لمقررات بازل II بشأن عملية المراجعة الإشرافية - Supervisory Review Process - SRP استمراراً لسعي البنك المركزي المصري لتطبيق أحدث وأفضل الممارسات الدولية لرفع كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي المصري على مواجهة أي أزمات مالية قد يتعرض لها القطاع.

وفي هذا الإطار يتعين على البنوك الالتزام بالمتطلبات النوعية والكمية (الأسلوب المعياري) بشأن مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مع إجراء اختبارات التحمل اللازمة في هذا الشأن كما سيرد لاحقاً.

٢ - نطاق التطبيق

تسرى تلك التعليمات على جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية، بحيث يتم قياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وفقاً للأسلوب المعياري (الذي سيرد ذكره بالقسم الرابع من هذه التعليمات) على أساس فردي (شاملاً فروع البنك في الداخل والخارج) للبنوك الفردية^١ وفروع البنوك الأجنبية وعلى أساس مجمع^٢ للمجموعات المصرفية بحيث يتم الإقرار بشكل ربع سنوي للبنك المركزي المصري خلال ٢٠ يوم من نهاية كل ربع سنة.

^١ التي ليس لها شركات مالية تابعة.

^٢ يشمل القياس على أساس مجمع البنك وكافة فروعه في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى التابعة له (باستثناء شركات التأمين) والتي يملك فيها البنك (أو البنك وأطرافه المرتبطة) نسبة ملكية تزيد عن ٥٠% من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة على ذلك الكيان.

القسم الثاني

مفاهيم أساسية

١ - معايير التفرقة بين محفظة المتاجرة والمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

١/١ معايير الإدراج ضمن المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

تتمثل البنود المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة^٣ (كحد أدنى) فيما يلي:

- الأرصدة لدى البنك المركزي المصري.
- الأرصدة المستحقة على البنوك.
- الأسهم غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- الأدوات المالية المقتناة بغرض الاحتفاظ بها لفترات متوسطة أو طويلة الأجل وتكون بغرض توفير سيولة وليس لإعادة البيع وتحقيق أرباح منها.
- القروض الممنوحة للعملاء (بما فيها التمويل العقاري) والأوراق التجارية المخصصة.
- وثائق صناديق الاستثمار المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة .
- المشتقات المالية التي تكون الأداة المالية موضوع العقد بها من الأدوات المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- الأدوات المحتفظ بها بغرض تغطية مخاطر ناشئة عن مراكز مالية محتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. هذا وتعتبر أي أداة لم يتم الاحتفاظ بها عند الاستحواذ لأي غرض من أغراض المتاجرة التي سيرد ذكرها (بخلاف البنود السابق ذكرها) هي أداة محتفظ بها لغير أغراض المتاجرة .

٢/١ معايير الإدراج بمحفظة المتاجرة

تعتبر الأدوات المالية ضمن محفظة المتاجرة إذا كان البنك يحتفظ بها لإحدى الأغراض التالية:

- إذا كان البنك يحتفظ بها لفترة قصيرة بغرض إعادة بيعها.
- إذا كان الغرض من اقتنائها هو تحقيق أرباح في المدى القصير نتيجة تحركات أسعارها في السوق، أو الاستفادة من فروق الأسعار بين الأسواق المختلفة.
- إذا كان الغرض من اقتنائها هو استخدامها لتغطية المخاطر الناشئة من الأدوات المالية الأخرى في محفظة المتاجرة.
- إذا كان الغرض من اقتنائها ناتج عن التزام البنك بتغطية إصدارات جهات أخرى Underwriting commitments .

^٣ يتم أخذ البنود ذات الحساسية لتغيرات أسعار العائد فقط في الإعتبار عند قياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتم تقييم الأدوات المالية بمحفظة المتاجرة بالقيمة العادلة لها على أن يتم الاعتراف بفروق التقييم في قائمة الدخل.

هذا وقد يطلب البنك المركزي المصري من البنك تقديم دليل على أن الأداة المالية محتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ولا يتم الاحتفاظ بها لأي غرض من الأغراض الخاصة بمحفظة المتاجرة . وإذا تراءى للسلطة الرقابية أن الأدلة المقدمة غير كافية أو أن طبيعة الأداة تستلزم إدراجها بمحفظة المتاجرة، فيتعين على البنك تصحيح أوضاعه خلال فترة زمنية محددة.

ويقوم مسؤولي المراجعة الداخلية بالبنك في إطار نظام الرقابة الداخلية لديه بمراجعة المراكز المدرجة بمحفظة المتاجرة، وتلك المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بصفة مستمرة للتأكد من صحة الادراج منذ الاقتناء، كما يجب أن يتم التوثيق الكامل لمدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بها وإخضاعها بصفة دورية للمراجعة الداخلية (مرة كل سنة على الأقل).

٢- مصادر مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة :

تتلخص مصادر مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة فيما يلي:

١/٢ **مخاطر الفجوة Gap risk:** هي المخاطر الناشئة عن عدم توافق هيكل آجال الأصول والالتزامات ومن ثم إعادة تسعيرها في تواريخ مختلفة بناءً على التغير في هيكل أسعار العائد السائدة سواء كان هذا التغير نتيجة تحركات متوازنة أو غير متوازنة لمنحنى العائد، مما قد يترتب عليه انخفاض في صافي العائد و/أو حقوق الملكية.

٢/٢ **مخاطر الأساس Basis risk:** هي المخاطر الناشئة عن اختلاف مقدار التغير في أسعار العائد على الأدوات المالية ذات الآجال المماثلة نتيجة عدم وجود ارتباط كامل بين التغير في أسعار العائد لمؤشرين أو أكثر من مؤشرات أسعار العائد (مثال: عدم تطابق التغير في سعر العائد لقرض يعتمد على مؤشر أسعار العائد على الدولار الأمريكي لمدة ٣ شهور في سوق لندن -LIBOR- مع التغير في سعر العائد لودائع يتم من خلالها تمويل هذا القرض وتعتمد على مؤشر أسعار العائد في سوق المعاملات بين البنوك على الدولار الأمريكي لذات الآجال).

٣/٢ **مخاطر الخيارات Option risk:** هي المخاطر الناشئة عن تنفيذ الخيارات الضمنية الموجودة في أصول والتزامات البنك (على سبيل المثال السداد المُعجل للقروض، أو السحب على الودائع غير محددة الآجال)، أو الناشئة عن الخيارات الصريحة عن عمليات المشتقات المالية، حيث يؤثر ذلك على توقيتات وحجم التدفقات النقدية للمراكز المالية.

ولأغراض إجراء تقييم شامل لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، فإن الأمر يتطلب أخذ كافة المصادر السابقة في الاعتبار.

٣- الآثار الناشئة عن مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة:

يقوم البنك بتقييم مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة من خلال قياس تأثير التحركات غير المواتية في أسعار العائد على كل من الآتي:

١/٣ الربحية **Earnings at Risk (EaR)**: يتم قياس حساسية ربحية البنك لتحركات أسعار العائد في الأجل القصير، وتحديدًا من خلال تأثيرها على صافي الدخل من العائد، وعلى الرغم من أن مخاطر أسعار العائد لها تأثير مُتزايد على كافة إيرادات البنك ومنها الإيرادات الأخرى بخلاف صافي الدخل من العائد (مثل العمولات) إلا أن التركيز سيكون بصفة أساسية على صافي الدخل من العائد.

٢/٣ القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية: **Economic Value of Equity (EVE)**: يتم قياس آثار تحركات أسعار العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لديه والتي تعكس القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة للبنك (التدفقات النقدية للأصول - التدفقات النقدية للالتزامات) وفقاً للتكوين الحالي لميزانية البنك. ويعطى ذلك تقييماً أكثر شمولاً لتأثير تحركات أسعار العائد حيث يتم استكمال النتائج المُستخلصة من تقييم الربحية عن طريق تحليل الآثار طويلة الأجل المتوقعة لتحركات أسعار العائد على حجم المخاطر الكلي لدى البنك.

القسم الثالث

المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر أسعار العائد

لمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

أولاً: المبادئ التي يجب على البنوك اتباعها

١- تعتبر مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة من المخاطر ذات الأهمية لدى البنوك التي يجب تحديدها وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها، بالإضافة إلى متابعة وتقييم مخاطر الهامش الائتماني **Credit Spread** ^٤ للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

يجب أن يكون البنك على دراية بكافة العناصر المرتبطة بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وتحديدًا للمنتجات التي يتعامل فيها والأنشطة التي يزاولها والتأكد من خضوع تلك المنتجات والأنشطة لإجراءات وضوابط كافية. هذا ويجب اعتماد السياسات التي تتضمن أساليب التحوط وإدارة المخاطر ذات الأهمية قبل أن تدخل حيز التطبيق. كما يجب أن تخضع المنتجات الجديدة المُزَمَع طرحها لمراجعته دقيقة قبل البدء في التعامل بها وذلك للتأكد من الدراية الكافية بخصوصيات مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة المصاحبة لتلك الأدوات.

هذا ويجب أن تتوافق إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مع الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك وأن تتماشى مع خطة العمل والأنشطة المُخَطَط لها، كما يجب على البنك التحقق من تقييم ومتابعة مخاطر الهامش الائتماني **Credit Spread** بشكل ملائم من خلال أساليب قياس داخلية لتلك المخاطر.

٢- يقع على عاتق لجنة الأصول والالتزامات بالبنك (**ALCO**) مسؤولية متابعة كيفية إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في إطار المستوى المقبول لتلك المخاطر **risk appetite** وذلك من خلال التقارير المعدة والمرفوعة إليها من قبل المسؤولين عن إدارة الأصول والالتزامات بالبنك على أن تقوم اللجنة بدورها بعرض تلك التقارير على مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة في هذا الشأن.

بصفة عامة يتعين على البنك تشكيل لجنة لإدارة أصوله والتزاماته ويتم اختيار أعضاؤها من قبل مجلس الإدارة وتشمل ممثلين من كل من إدارات الائتمان والخزانة والمراجعة الداخلية وكذا الإدارة المالية ونظم إدارة المعلومات مع مراعاة أن يتم انعقاد اللجنة بشكل شهري (أو أقل عند الضرورة) ، على أن تقوم اللجنة برفع تقاريرها بصفه دوريه للرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة أو لمجلس الإدارة ، وتشمل مهام اللجنة ما يلي:

٤ يشير الهامش الائتماني إلى الفرق بين سعر العائد على أدوات الدين غير الحكومية وسعر العائد على أدوات الدين الحكومية ذات الأجل المماثلة وذات العملة والذي يعكس المخاطر الائتمانية لأداة الدين غير الحكومية . وتعود مخاطر الهامش الائتماني إلى مخاطر زيادة هذا الفرق مقارنة بالأدوات المالية الأخرى .

٥ يعنى مستوى المخاطر المقبول **Risk appetite** الوصف الكامل لنوعية المخاطر التي يرغب البنك في أخذها في سبيل تحقيق أهدافه الاستراتيجية والوصول إلى الأرباح المستهدفة.

- وضع الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأصول والالتزامات بالبنك وما يتعلق بها من سياسات وعمليات وإجراءات مع متابعة تطبيقها بشكل ملائم على أن يتم تحديثها عند اللزوم.
- تطوير استراتيجية وأساليب إدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وبصفة خاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة و مخاطر اسعار العائد واجراء مراجعات وتقييمات دورية مستقلة لمدى فعالية النظام المطبق لإدارة هذه المخاطر .
- وضع وتحديث خطط التمويل الطارئة .
- تحديد الموازنة السنوية للبنك من خلال وضع توقعات لاستخدامات ومصادر التمويل المستقبلية وما قد يُصاحبها من تكاليف وإيرادات متوقعة وتقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بذلك.
- التأكد من توافر الأدوات التحليلية والنظم الإدارية والمعلومات اللازمة التي تتيح للجنة القيام بمهامها .
- متابعة أداء محافظ الاستثمار ومراجعة عمل مدراء الاستثمار بالبنك.

١/٢ الدور الإشرافي لمجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بطبيعة ومستوى مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالبنك بالإضافة إلى التأكد من اتخاذ الخطوات اللازمة لقياسها ومتابعتها والتحكم فيها بما يتماشى مع الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس في هذا الشأن.

ويجب على مجلس الإدارة اعتماد كلٍ من الآتي:

- حدود ملائمة لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مُضمنه توضيح للإجراءات الواجب اتخاذها وكذا الموافقات اللازمة حال حدوث أية استثناءات والتأكد من الالتزام بتلك الحدود بصفة مستمرة.
- أساليب كافية لقياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- اجراءات تقييم وتحديث السيناريوهات الخاصة بصدمات أسعار العائد واختبارات التحمل والافتراضات الأساسية المستخدمة في عملية تحليل مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالبنك.
- نظم شاملة للتقارير والمراجعة فيما يتعلق بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.
- نظم فعالة للرقابة الداخلية وإدارة نظم المعلومات MIS.

كما يجب إخطار مجلس الإدارة بصفة منتظمة (على أساس نصف سنوي على الأقل) بشأن مستوى واتجاه مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالبنك لاتخاذ القرارات الملائمة في التوقيت المناسب وفي ضوء التقارير التي ترد إليه في هذا الشأن وبما يتماشى مع السياسات المعتمدة .

هذا ويجب أن يتوافر لدى أعضاء المجلس الخبرة الكافية للإلمام والتعقيب على التقارير المعروضة على مجلس الإدارة بشأن مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة . ويقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة بصفة عامة مسئولية التأكد من أن المسؤولين عن إدارة الأصول والالتزامات بالبنك لديهم الامكانيات والمهارات اللازمة لإدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة.

٢/٢ الفصل بين المهام والمسئوليات

يجب وجود فصل تام بين المهام والمسئوليات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المتمثلة في قياس ومتابعة والتحكم في مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة لتفادي وجود تضارب مُحتمل في المصالح على أن تتسم تلك الوظائف بالاستقلالية التامة عن تلك التي من صميم عملها اتخاذ مراكز بالبنك. كما يجب كذلك توافر قنوات اتصال ملائمة فيما بين الإدارات المعنية بهذا الشأن.

٣/٢ الرقابة الداخلية

يتعين على البنوك الالتزام بما جاء بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢ سبتمبر ٢٠١٤ بشأن الرقابة الداخلية في البنوك لاسيما فيما يتعلق بمخاطر أسعار العائد في إطار تلك التعليمات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم إجراء تقييمات ومراجعات دورية لعملية إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بعناصرها المختلفة بشكل سنوي (على الأقل) من خلال أطراف خارجية مستقلة (بخلاف مراقبي الحسابات الخارجيين المؤكل لهم مراجعة المراكز المالية للبنك) لضمان نزاهة عملية المراجعة، على أن تعكس تلك المراجعات أية تغيرات جوهرية من شأنها أن تؤثر على فعالية السياسات والضوابط الموضوعية (كالتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق، الأفراد، النظم وهيكل الحدود)، وكذا التحقق من اتباع إجراءات تصعيدية ملائمة حال تجاوز أي من الحدود الموضوعية وأن تكون التقارير المعدة في هذا الشأن متاحة للبنك المركزي المصري عند الطلب.

٣- يجب أن يتم تحديد المستوى المقبول لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في ضوء درجة تأثيرها على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية. ويتعين على البنك تطبيق حدود تستهدف الحفاظ على تعرضات مخاطر أسعار العائد لديه بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من البنك.

هذا ويجب أن يحدد إطار مستوى المخاطر والسلطات والمسئوليات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، ويجب تحديد الأدوات المصرح بها للحد والتخفيف من المخاطر واساليب التحوط في إطار مستوى المخاطر المقبولة من البنك. هذا ويتعين أن يتم مراجعة السياسات الخاصة بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بصفة دورية (على الأقل سنوياً) وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

سياسة وضع الحدود لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

• يجب أن تتماشى سياسة حدود مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مع الأسلوب الذي ينتهجه البنك لقياس هذه المخاطر لديه. هذا ويجب تطبيق الحدود التي تعكس إجمالي المخاطر المقبول لأسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة على أساس مُجمع/ فردي (وفقاً لما هو منوه عنه بنطاق التطبيق). ويتم وضع الحدود في ضوء سيناريوهات محددة لتغيرات معدلات العائد/ هيكل الأجل أخذاً في الاعتبار تذبذبات أسعار العائد التاريخية والوقت المطلوب من قبل الإدارة للتحوط ضد تلك المخاطر.

• يجب أن تكون سياسة الحدود ملائمة لطبيعة وحجم ودرجة تعقد النشاط وكفاية رأس مال ومدى فعالية إدارة المخاطر لدى البنك . وبناءً على طبيعة أنشطة البنك ونموذج العمل لديه ، يتم وضع حدود فرعية لكل نشاط أو عمله أو أداة ماليه بشكل يعكس خصائص ومسيبات مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بالبنك . كما يجب أن يقوم البنك بوضع مستوى أقصى ملائم لتحمل هذه النوعية من المخاطر لديه Risk Tolerance¹ يُمكن في ضوءه تحديد وإدارة التعرضات الجوهرية المتعلقة بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة .

• كما يجب تقييم أية مقترحات بشأن استخدام أدوات أو استراتيجيات جديدة للتأكد من توافر الموارد اللازمة لإدارة المخاطر التي قد تنشأ عن المنتجات أو الأنشطة الجديدة، والتحقق كذلك من أن الأنشطة المقترحة تتماشى مع مستوى المخاطر المقبول لدى البنك.

• يتعين توافر نظم تُتيح إمكانية التحقق من أن المراكز التي تتجاوز أو من المحتمل أن تتجاوز الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من قبله تتلقى عناية فورية من الإدارة ويتم تصعيدها دون تأخير. كما يجب أن يتوافر سياسة واضحة تحدد الإدارات التي سيتم إخطارها بالأمر وكيفية التواصل معها والإجراءات التي سوف يتم اتخاذها حيال أي تجاوز قد يُسمح به استثنائياً.

٤- يجب أن يعتمد قياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة على نتائج كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية التي تقوم على عدد ملائم من صدمات أسعار العائد والسيناريوهات الخاصة باختبارات التحمل.

١/٤ أساليب القياس القائمة على أساس القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية

يجب على البنوك تحديد كافة المصادر الرئيسية التي قد ينشأ عنها مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وتقييم أثر تغيرات السوق على الأنشطة الرئيسية لها، بالإضافة إلى أخذ أثر صدمات أسعار العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وربحية البنك، ومن ثم التأثير على قدرته في الاستمرار في نشاطه بشكل طبيعي.

٢/٤ صدمات أسعار العائد واختبارات التحمل

يجب أن يعكس نظام إدارة المعلومات بالبنك أثر السيناريوهات المختلفة الخاصة بتغيرات أسعار العائد على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية استناداً إلى:

- سيناريوهات داخلية لصدمات أسعار العائد معدة من جانب البنك في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تعكس هيكل مخاطر البنك Bank's Risk Profile.
- سيناريوهات اختبارات التحمل أخذاً في الاعتبار اتجاهات أسعار العائد التاريخية أو الافتراضية والتي قد تكون أكثر صرامة من سيناريوهات صدمات أسعار العائد العادية.

¹ يمثل حجم المخاطر القصوى Risk Tolerance أقصى مقدار كمي للمخاطر التي يستطيع البنك تحملها في ضوء موارد الرأسمالية المتاحة دون أن يهدد ذلك كيان البنك.

- سيناريوهات صدمات أسعار العائد الواردة بالقسم الرابع من هذه التعليمات.
 - أية سيناريوهات صدمات أسعار عائد إضافية يطلبها البنك المركزي المصري عند الضرورة.
- هذا ويجب أن يتوافق إطار اختبارات التحمل لدى البنك مع طبيعة وحجم ومدى تعقد أنشطة البنك وهيكल المخاطر الكلى لديه. ويجب أن يتضمن ذلك الإطار أهداف محددة بشكل واضح وسيناريوهات مُصممة وفقاً لأعمال البنك والافتراضات المُستخدمة والموثقة بشكل جيد وآليات فعالة لإجراء هذه الاختبارات.

٥- يتعين على البنك الإلمام الكامل بالافتراضات السلوكية للمودعين والمقترضين والافتراضات القائم عليها النماذج المستخدمة في قياس وادارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، ويجب أن تكون هذه الافتراضات ملائمة من حيث المفهوم وأن تكون موثقة، كما يجب أن تكون تلك الافتراضات متوافقة مع استراتيجيات العمل ويتم اختبارها بدقة.

تتأثر القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية كمقياس لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بعدد من الافتراضات المستخدمة لأغراض القياس الكمي للمخاطر وبالتحديد الآتي:

- التوقعات الخاصة بتفعيل خيارات أسعار العائد (الصريحة أو الضمنية) من قبل البنك أو عملائه تحت صدمات أسعار عائد وسيناريوهات اختبارات تحمل محددة.
- معالجة أرصدة وتدفقات العوائد المدفوعة الناشئة عن الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق.
- الآثار الناتجة عن المعالجات المحاسبية للمراكز المالية المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية لأسعار العائد.

هذا ويجب على البنك عند قياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وضع تصور وافتراضات بشأن تواريخ الاستحقاق (أجل) أو إعادة التسعير لكل أداة مالية والذي قد تختلف عن الأجل التعاقدى لتلك الأداة أخذاً في الاعتبار إمكانية قيام العملاء بممارسة حق الخيار الضمني أو الصريح على هذه الأدوات.

٦- يجب أن تستند نماذج قياس مخاطر أسعار العائد على بيانات دقيقة موثقة وأن تخضع لاختبارات للتحقق من دقة وسلامة عملية القياس. ويجب وأن تتوافر إجراءات مستقلة لاعتماد نظم القياس المستخدمة عن تلك الإجراءات الخاصة بعملية تصميم وتطوير النماذج.

نماذج القياس ودقة البيانات المستخدمة

تعتبر الدقة والتوقيت المناسب لعملية قياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة أمر ضروري لإدارة والتحكم في المخاطر بفعالية . هذا ويجب أن يكون أسلوب القياس المتبع قادر على تحديد المصادر الرئيسية المسببة لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة . ويتم تحديد الأسلوب الملائم للقياس وفقاً لخطوط الأعمال القائمة وخصائص المخاطر المتعلقة بنشاط البنك.

كما يتعين على البنك لأغراض إدارة المخاطر ألا يعتمد على أسلوب قياس واحد للمخاطر وإنما يجب استخدام آليات متنوعة للقياس لتقدير حجم مخاطر أسعار العائد ومدى تأثيرها على كل من القيمة الاقتصادية لحقوق

الملكية وربحية البنك، على أن تتدرج من أساليب قياس بسيطة مبنية على أساليب محاكاة ثابتة باستخدام المحافظ الحالية إلى أساليب قياس ديناميكية أكثر تعقيداً تعكس أنشطة العمل المستقبلية المحتملة.

٧- يجب الإقرار بصفه مُنظمة عن نتائج القياس واستراتيجيات التحوط المُتبعة لمجلس الإدارة أو من يتم تفويضه في هذا الشأن، على أن يتم الإقرار على أساس مجمع - في حالة المجموعات المصرفية وفقاً لنطاق التطبيق - ولكل عملة على حده.

يجب أن تتضمن عملية الإقرار عن النتائج مقارنة المراكز الحالية المُتخذة مع الحدود الموضوعية بسياسة البنك ونتائج المراجعات الدورية للنماذج وكذا مقارنة توقعات وتقديرات المخاطر السابق وضعها من قبل البنك مع النتائج الفعلية للوقوف بصفة منتظمة على أوجه القصور بنموذج القياس المستخدم.

وعلى الرغم من أن أنواع التقارير المُعدة للعرض على مجلس الإدارة أو من يتم تفويضه سوف تختلف بحسب مكونات ميزانية البنك إلا أنه يجب أن تتوفر لديه تقارير عن الآتي كحد أدنى:

• المراكز الفردية أو المجمعة (على مستوى المجموعة المصرفية) وكذا الإيضاحات الكافية لإلقاء الضوء على مكونات الأصول والالتزامات والتدفقات النقدية والاستراتيجيات التي تؤثر على مستوى واتجاه تلك المخاطر .

• مدى الالتزام بالسياسات والحدود الموضوعية.

• الافتراضات الرئيسية لنماذج القياس مثل خصائص الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق، السداد المُعجل للقرض ذات العائد الثابت،... الخ.

• نتائج اختبارات التحمل متضمنة تقييم مدى الحساسية للافتراضات والمعايير الرئيسية المستخدمة في هذا الشأن.

• عمليات المراجعة التي تمت للسياسات والإجراءات الخاصة بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ومدى كفاية نظم القياس شاملة أية ملاحظات للمراجعين الداخليين والخارجيين.

• الاستثناءات والتجاوزات عن الحدود الموضوعية لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة .

يجب عرض التقارير الخاصة بمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بشكل مُفصل على مجلس الإدارة أو من يفوضهم بصفة منتظمة ومراجعتها بشكل دوري، على أن تشمل تلك التقارير معلومات تعكس مدى حساسية أنشطة البنك للتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق على أساس مجمع.

٨- يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بمراكز مخاطر أسعار العائد بالمحافظة لغير أغراض المتاجرة وكذا أساليب قياسها والتحكم فيها بصفة منتظمة.

يتعين الإفصاح عن القياسات الخاصة بالقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية والربحية في ضوء سيناريوهات صدمات أسعار العائد التي سيرد ذكرها بالقسم الرابع من هذه التعليمات.

هذا ويجب أن يتم الإفصاح بشكل مُفصل عن الجانب الكمي والنوعي لنظام إدارة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة حتى يتسنى للأطراف ذات الصلة ما يلي:

- متابعة حساسية ربحية وحقوق ملكية البنك نتيجة التغيرات التي تطرأ على أسعار العائد.
- فهم الافتراضات الرئيسية القائم عليها نظام القياس المتبع من قبل البنك وفقاً لنظم إدارة المعلومات.
- الإلمام بالمصادر التي ينشأ عنها مخاطر أسعار العائد وكيفية إدارة تلك المخاطر.

٩- يعتبر رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة جزء لا يتجزأ من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال المُعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتماشى مع المستوى المقبول لتلك المخاطر.

يعتبر البنك مسئول عن تقييم مستوى رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة والتحقق من كفايته . ويجب على البنك أن يقوم بتطوير أساليب قياس هذه المخاطر لديه وتحديد رأس المال المطلوب لمقابلة تلك المخاطر وأخذها في الاعتبار عند إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لديه. وتعتمد درجة الأهمية الممنوحة لمخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وكذا رأس المال المخصص لمواجهة تلك المخاطر على النتائج التي تسفر عنها أساليب القياس الداخلية لدى البنك أحياناً في الإعتبار الافتراضات الأساسية القائم عليها عملية القياس وحدود المخاطر وفقاً لمستوى المخاطر المقبول لدى البنك . وفي هذا الشأن يجب على البنك عند تحديد مستوى رأس المال الملائم أن يأخذ في الإعتبار كل من حجم وجودة رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لهذه النوعية من المخاطر.

ثانياً: دور البنك المركزي المصري

- يسمح نظام التقارير القائم بقطاع الرقابة المكتبية بالبنك المركزي المصري بإجراء المقارنات بين البنوك حتى يتسنى له متابعة اتجاهات مخاطر اسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وتقييم مدى سلامة آليات إدارة هذه المخاطر لدى البنوك ومن ثم تحديد البنوك المتجاوزة التي يجب وأن تخضع للمراجعة المستمرة و/أو من المتوقع أن تحتفظ برأس مال رقابي إضافي والتي قد تحتاج إلى تفتيش ميداني مخصص لهذا الغرض.
- يحق للبنك المركزي المصري أن يطلب من البنوك ذات المخاطر المرتفعة لأسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة اتخاذ إجراءات تصحيحية - قد تتضمن الاحتفاظ برأس مال إضافي - وذلك إذا أسفرت عملية مراجعة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة عن مخاطر مرتفعة نسبةً إلى الربحية أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية و/أو عدم كفاية إدارة تلك المخاطر.

القسم الرابع

المتطلبات الكمية لقياس مخاطر أسعار العائد

للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة (الأسلوب المعياري)

١- قواعد عامة

يتعين على البنوك العاملة في مصر تطبيق الأسلوب المعياري التالي لقياس مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وذلك للأغراض الرقابية. ووفقاً لهذا الأسلوب، يجب إدراج المراكز الواردة بميزانية البنك بجدول فجوات الاستحقاق/إعادة التسعير وفقاً للمبادئ التالية:

- يتم إدراج كافة المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة ذات الحساسية للتغيرات في أسعار العائد (متضمنة عقود المشتقات لأسعار العائد المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة) على أساس التدفقات النقدية المتوقعة منها بجدول فجوات الاستحقاق/إعادة التسعير المكون من ١٩ فترة زمنية وفقاً للنموذج الرقابي^٧ المُعد في هذا الشأن على أن يتم الإدراج في الفترات الزمنية المختلفة على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق في حالة العائد الثابت، أو على أساس الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير في حالة العائد المتغير.
- يتم استخدام جداول فجوات استحقاق/إعادة تسعير منفصلة للمراكز بالجنية المصري وبالعملات الأجنبية الرئيسية المذكورة بالجدول الموضح بالبند رقم (٢) الخاص بخطوات القياس بهذا القسم وذلك لكل عملة على حده.
- يتم استبعاد كافة البنود غير الحساسة لأسعار العائد عند حساب مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة مثل حقوق الملكية والأصول الثابتة والأسهم وغيرها من البنود التي لا تتأثر بتحركات أسعار العائد.

➤ بنود ذات حساسية لأسعار العائد في جانب الأصول :

- بالنسبة للاحتياطي لدى البنك المركزي المصري ذو العائد فقط فيتم ادراج العوائد الخاصة بالفترات السابقة لإعادة التسعير وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاق تلك العوائد أما بالنسبة لرصيد الاحتياطي ذاته فيتم ادراجه في الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.
- يتم ادراج العوائد المستحقة على الودائع لدى البنك المركزي المصري ذات العائد الثابت وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاقها أما أصل الوديعة ذاته فيتم ادراجه في الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاقها . أما بالنسبة للودائع ذات العائد المتغير فيتم ادراج العوائد الخاصة بالفترات السابقة لتاريخ اعادة التسعير وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاقها أما أصل الوديعة فيتم ادراجه وفقاً للفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.

^٧ يتضمن هذا النموذج جداول لقياس أثر تغيرات مخاطر أسعار العائد على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية للأغراض الرقابية وكذا جداول لقياس أثر تلك المخاطر على الربحية لأغراض المتابعة فقط .

- يتم إدراج رصيد الحسابات الجارية المتضمنة ببند "أرصدة لدى البنوك" في جانب الأصول بالفترة الزمنية الأولى (اليوم التالي) من جدول فجوات الاستحقاق/إعادة التسعير.
- يتم إدراج أقساط القروض ذات العائد الثابت على أساس الفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاق تلك الأقساط وذلك على مدار أجل القرض المحدد بالعقد، أما بالنسبة لأقساط القروض ذات العائد المتغير فيتم معالجتها على النحو التالي:
- يتم إدراج الأقساط المستحقة عن الفترة السابقة لتاريخ إعادة التسعير (والتي تشمل الجزء المستحق من أصل القرض وكذا عوائد الفترة) بحسب تواريخ استحقاقها المحددة بعقد القرض.
- يتم إدراج الرصيد المتبقي من أصل القرض الذي لم يستحق بعد بالكامل في الفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.
- يتم إدراج التسهيلات الائتمانية المتمثلة في الحدود الجارية المدينة overdraft facilities الخاصة بالأفراد أو الشركات بما في ذلك الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سواء كانت ذات عائد ثابت أو متغير في الفترة الزمنية الأولى (اليوم التالي) من جدول فجوات الاستحقاق/إعادة التسعير.
- يتم إدراج صافي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة (بعد خصم المخصصات المحددة والعوائد المجنبة لها) في الفترة الزمنية من ٦ إلى ٧ سنوات.
- يتم إدراج الكوبونات الخاصة بأدوات الدين كالسندات ذات العائد الثابت بحسب الفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاق تلك الكوبونات، أما بالنسبة لأصل أداة الدين فيتم إدراجها في الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاق تلك الأداة . أما فيما يخص أدوات الدين ذات العائد المتغير فيتم إدراج الكوبونات الخاصة بالفترة السابقة لتاريخ إعادة التسعير وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاقها، في حين يتم إدراج أصل أداة الدين بالكامل في الفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.
- يتم إدراج أذون الخزانة بالقيمة الاسمية بكامل قيمتها في الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاقها المتفق عليه.
- يتم التعامل مع عمليات البيع مع الالتزام بإعادة الشراء Repo، وعمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع Reverse Repo كمستحق إلى أو مستحق على الطرف المقابل وفقاً للأجل المتبقي لها.
- يتم توزيع استثمارات البنك في وثائق صناديق الاستثمار (المحفظ بها لغير أغراض المتاجرة) وفقاً لمعرفة البنك بتفاصيل استثمارات الصندوق . ففي حالة توافر معلومات كاملة وتفصيلية لدى البنك عن مكونات استثمارات الصندوق يتم إدراج الأدوات المالية ذات الحساسية لأسعار العائد وفقاً لأجل استحقاقها أو تاريخ إعادة التسعير. أما في حالة اقتصار المعلومات المتوافرة لدى البنك على حدود الاستثمار القصوى في الأدوات المختلفة والواردة بنظام عمل الصندوق فيتم إدراج الأدوات ذات الحساسية لأسعار العائد بناءً على تلك الحدود الموضوعه لاستثمارات الصندوق على أن يتم إدراج نصف قيمة تلك الأدوات بالفترة الزمنية أكثر من ٣ سنوات وحتى ٤ سنوات والنصف الآخر في الفترة الزمنية أكثر من ٢٠ سنة . وفي حالة عدم توافر أي معلومات بشأن الصندوق المستثمر فيه يتم إدراج كامل القيمة في الفترة الزمنية أكثر من ٢٠ سنة.

➤ بنود ذات حساسية لأسعار العائد في جانب الالتزامات :

- يتم معالجة ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة التي ليس لها تاريخ استحقاق (ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير) سواء كانت بدون عائد أو بعائد ثابت أو متغير على النحو التالي:
 - إدراج الودائع تحت الطلب على أساس ١٠% من أرصدها ضمن الفترة الزمنية الأولى (اليوم التالي)، أما الجزء الباقي البالغ ٩٠% من الرصيد القائم لها فيتم توزيعه بنسب متساوية على الفترات الزمنية من شهر فأقل إلى الفترة الزمنية ٤-٥ سنوات.
 - إدراج ودائع التوفير على أساس ٣٠% من أرصدها ضمن الفترة الزمنية الأولى (اليوم التالي)، أما الجزء الباقي البالغ ٧٠% من الرصيد القائم لها فيتم توزيعه بنسب متساوية على الفترات الزمنية من شهر فأقل إلى الفترة الزمنية ٤-٥ سنوات.
 - يتم إدراج ودائع الشركات بما في ذلك المنشآت المتوسطة التي ليس لها تاريخ استحقاق (ودائع تحت الطلب وودائع التوفير) سواء كانت بدون عائد أو بعائد ثابت أو متغير على أساس ٥٠% من أرصدها ضمن الفترة الزمنية الأولى (اليوم التالي)، أما الجزء الباقي البالغ ٥٠% من الرصيد القائم لها فيتم توزيعها بنسب متساوية على الفترات الزمنية من شهر فأقل إلى الفترة الزمنية ٣-٤ سنوات.
 - يتم ادراج العوائد المستحقة على الودائع لأجل/ بإخطار ذات العائد الثابت وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاقها أما أصل الوديعة ذاته فيتم ادراجه في الفترة المتبقية حتى تاريخ استحقاقها . بالنسبة للودائع ذات العائد المتغير فيتم ادراج العوائد الخاصة بالفترة السابقة لتاريخ اعادة التسعير وفقاً للفترات المتبقية حتى تواريخ استحقاقها أما أصل الوديعة فيتم ادراجه وفقاً للفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير.
 - يجب الأخذ في الاعتبار الخيارات الضمنية أو الصريحة المرتبطة بالأصول والالتزامات بما فيها المراكز التي ليست لها تاريخ استحقاق محدد (كالسداد المعجل بعقود القروض والسندات التي تُعطى لمُصدرها الحق في استردادها أو استرجاعها قبل تاريخ استحقاقها Callable bonds.... الخ) ويترك للبنوك حرية توزيعها على الفترات الزمنية المناسبة وفقاً لافتراضات مناسبة قائمة على أسباب منطقية، على أن يتم توثيق ومراجعة تلك الافتراضات بصفة مستمرة.
 - يتم تسجيل المشتقات كقيدين متقابلين كمركز فائض ومركز عجز: ويمكن عمل مقاصة لمراكز المشتقات في نفس الفترة الزمنية ذات الإشارات المختلفة والتي لها نفس القيمة الافتراضية (Nominal value) ونفس العملة. وفيما يلي أمثلة لمعالجة بعض المشتقات:
- العقود المستقبلية والآجلة المرتبطة بأسعار العائد^٨: تُعامل كمزيج من مركز فائض ومركز عجز . ويكون أجل الاستحقاق لهذه الأدوات هو الفترة المتبقية حتى التسليم أو تنفيذ العقد إضافة إلى أجل الأداة المالية موضوع العقد - إن أمكن التطبيق.

^٨ تتضمن أيضاً العقود الآجلة لأسعار العائد التزامات البنك بمنح قروض أو قبول ودائع في تاريخ محدد في المستقبل.

(مثال: عند إبرام عقد مستقبلي لسعر العائد يتم تنفيذه بدءاً من يونيه لمدة ٣ أشهر (تم اتخاذ المركز في ابريل) يتم تسجيله كمركز فائض ذو أجل استحقاق ٥ أشهر ومركز عجز ذو أجل استحقاق شهرين).

عقود مبادلة أسعار العائد: تُعامل كمركزين تعاقديين ذات آجال الاستحقاق الملائمة (فعلى سبيل المثال: في حالة قيام البنك بإبرام عقود مبادلة لأسعار العائد يقوم البنك من خلالها بالحصول على عائد متغير ويدفع عائد ثابت، يُعامل المركز ذو العائد المتغير كمركز فائض ذو أجل استحقاق يساوي الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة التسعير، ويُعامل المركز ذو العائد الثابت كمركز عجز ذو أجل استحقاق يساوي الأجل المتبقي لانتهاج عقد المبادلة.

عقود خيارات أسعار العائد: يتم اتخاذ عقود الخيارات في الاعتبار بناءً على القيمة الافتراضية للأداة المالية موضوع العقد أو قيمة الأداة ذاتها مرجحة بمعامل Delta، ويمثل معامل Delta نسبة التغير في قيمة عقد الخيار مقابل التغير في القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد وبما يُعرف بنسبة التحوط Hedge ratio، وتتراوح هذه النسبة بين صفر و ١.

وبناءً على ذلك يتم حساب قيمة معامل التغير Delta Equivalent وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{عدد عقود خيار حق الشراء أو البيع} \times \text{عدد الادوات المالية في كل عقد (المضاعف)} \times \text{معامل Delta} \times \text{القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد}$$

مثال عملي:

بافتراض عدد عقود خيار حق شراء أسهم شركة ما = ٥٠ عقد

وعدد الأسهم في كل عقد = ١٠٠ سهم

القيمة السوقية للسهم = ٢٠ جنية

معامل Delta = ٠,٤ (أو ٤٠%)

بناءً على ذلك فإن قيمة معامل التغير Delta Equivalent

$$= ٥٠ \times ١٠٠ \times ٠,٤ \times ٢٠ = ٤٠٠٠٠٠ \text{ جنية.}$$

٢- خطوات القياس

- تتم عملية حساب قيمة رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة وفقاً للأسلوب المعياري من خلال اتباع الخطوات التالية لكل عملة على حده:
- يتم عمل مقاصة بين الأصول والالتزامات -متضمنة عقود المشتقات- ذات الحساسية لأسعار العائد في كل فترة زمنية للوصول إلى صافي المركز (الأصول -الالتزامات).
 - يتم ضرب صافي المركز لكل فترة زمنية في معامل الخصم الخاص بكل فترة، والذي يتم حسابه وفقاً لأسعار العائد لكل فترة زمنية (بناءً على منحني العائد لكل عملة).

• يتم إجراء عملية جمع جبري (أي تأخذ الإشارة في الاعتبار بحيث يتم إجراء مقاصة بين مراكز الفائض والعجز) للمراكز المرجحة للفترة الزمنية المختلفة لكل عملة على حده للوصول إلى القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية البنك قبل إجراء أية صدمات.

• يتم تكرار الخطوات السابقة باتباع ٦ سيناريوهات لارتفاع وانخفاض أسعار العائد وفقاً للتغيرات المختلفة لمنحنى العائد) لكل عملة للوصول إلى القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية البنك بعد إجراء السيناريوهات (صدمات)، وتتمثل هذه السيناريوهات فيما يلي:

نقطة أساس						السيناريو
الجنبيه المصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	فرنك سويسري	
٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٠٠	١- ارتفاع متساوي ومتوازي بمنحنى العائد بمقدار (نقطة أساس)
(٤٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٥٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	٢- انخفاض متساوي ومتوازي بمنحنى العائد بمقدار (نقطة أساس)
(٥٠٠)	(٣٠٠)	(٢٥٠)	(٣٠٠)	(١٠٠)	(١٥٠)	٣- انخفاض أسعار العائد قصيرة الأجل وارتفاع أسعار العائد طويلة الأجل (نقطة أساس)
٣٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	٤- ارتفاع أسعار العائد قصيرة الأجل وانخفاض أسعار العائد طويلة الأجل (نقطة أساس)
٥٠٠	٣٠٠	٢٥٠	٣٠٠	١٠٠	١٥٠	٥- ارتفاع أسعار العائد قصيرة الأجل فقط (نقطة أساس)
(٣٠٠)	(١٥٠)	(١٠٠)	(١٥٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	٦- انخفاض أسعار العائد قصيرة الأجل فقط (نقطة أساس)

• يتم حساب التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لكل سيناريو لكل عملة من خلال المعادلة التالية:

التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية = القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (قبل إجراء السيناريو) - القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (بعد إجراء السيناريو).

• لكل سيناريو على حده يتم جمع القيم الموجبة الناتجة من الخطوة السابقة لكافة العملات . وتمثل أعلى قيمة موجبة لهذه السيناريوهات التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (الخسائر المحتملة) التي يجب ألا تزيد نسبتها عن ١٥% من الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية للبنك (بعد الاستبعادات). وفي حالة تجاوز البنك نسبة

١٥% من الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية، سيقوم البنك المركزي المصري باتخاذ إحدى الخطوات التالية أو كلاهما:

١. إلزام البنك بتخفيض حجم مخاطر أسعار العائد المتعلقة بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة.

٢. إلزام البنك بتكوين رأس مال إضافي Capital Buffer أو زيادة القائم منه بالقدر الذي يؤدي إلى تخفيض النسبة للحد المقرر لها وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{رأس المال الإضافي} = \text{الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية} \times (\text{نسبة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية} - ١٥\%)$$

مثال عملي

يفرض أن نتائج تطبيق السيناريوهات المشار إليها سلفاً للعملاء المختلفة قد أسفرت عن النتائج التالية:

بالمليون جنيه مصري

السيناريوهات	الجنيه المصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	فرنك سويسري	التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين (خسائر)
١	٧٠٠	٣٠٠	(١٥٠)	٢٠٠	(١٠٠)	(٥٠)	١٢٠٠
٢	١٠٠	(١٢٠)	٥٠	٤٠	(٥٠)	٢٠٠	٣٩٠
٣	٣٦٠	٥٠	(٣٠)	(٤٠)	١٠	-	٤٢٠
٤	(٥٠)	(٦٠)	(٨٠)	(١٠٠)	(٧٠)	(١٠)	صفر
٥	٤٠	٦٠	(٦٣)	٥	(٨٧)	(٩٠)	١٠٥
٦	٥٠٠	٤٠	٦٠	(٨٠)	(٥٠)	٣٠٠	٩٠٠

في ضوء الجدول السابق فإن التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (خسائر) = ١٢٠٠ مليون جنيه (تمثل

أعلى قيمة موجبة من نتائج السيناريوهات الستة).

وبافتراض أن إجمالي الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية للبنك (بعد الاستبعادات) = ٦٠٠٠ مليون جنيه

فإن نسبة التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية إلى الشريحة الأولى = $٦٠٠٠ \div ١٢٠٠ = ٢٠\%$

رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة

$$= ٦٠٠٠ \times \{ (١٥\% - ٢٠\%) \div ١٥\% \} = ٢٠٠٠ \text{ مليون جنيه.}$$

القسم الخامس

اختبارات التحمل

تعتبر اختبارات التحمل إحدى أدوات إدارة المخاطر الهامة التي ينبغي على البنك الاستعانة بها كجزء من إدارته الداخلية للمخاطر وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل.

ويتم إجراء اختبارات التحمل لدى البنك بهدف تقييم أثر وقوع أحداث طارئة في المتغيرات الاقتصادية والمتعلقة بالسوق على كل من ربحية البنك والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لديه . ويجب أخذ نتائج اختبارات التحمل في الإعتبار عند إعداد البنك لتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويمكن تقسيم اختبارات التحمل إلى نوعين رئيسيين كما يلي:

• **اختبارات الحساسية:** يمثل هذا النوع الشكل المُبسَّط من اختبارات التحمل، ويتم بموجبها تقييم أثر تطبيق تغير غير مواتي في مُتغير واحد على الوضع المالي للبنك مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة . تساعد هذه الاختبارات على إمداد البنك بتقييم مبدئي وسريع لمدى حساسية محفظة البنك لمعامل مخاطر محدد Risk Factor.

• **الاختبارات القائمة على مجموعة من السيناريوهات المفترضة:** تُعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية حيث يتم من خلالها تطبيق عدة تغيرات غير مواتية على عدة متغيرات في وقت واحد بناءً على مجموعة من الافتراضات والتي تشمل عادةً ما يلي:

- تغيرات جوهرية في المعدل العام لأسعار العائد.
- تغيرات في العلاقة بين معدلات أسعار العائد في الأسواق الرئيسية المختلفة (مخاطر الأساس).
- تغيرات في انحدار وشكل منحنى العائد.

ويجوز وضع الافتراضات سالفة الذكر على أساس تاريخي استناداً على أحداث جوهرية تتعلق بالسوق وحدثت في الماضي، أو على أساس افتراضي استناداً إلى أحداث افتراضية يُمكن حدوثها ولم تقع في الماضي.

وتتمثل المبادئ الاسترشادية التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء اختبارات التحمل:

- **النسبية:** يجب أن تعتمد اختبارات التحمل على حجم ودرجة تنوع وتعدد أنشطة البنك.
- **نطاق التطبيق:** يتعين على البنك تحديد كافة المخاطر الجوهرية الواجب أخذها في الاعتبار عند إجراء اختبارات التحمل.
- **الموائمة:** يجب على البنك، استناداً على التحديد السابق للمخاطر الرئيسية، أن يقوم بتحديد العوامل المؤدية للمخاطر الرئيسية التي تخضع لاختبارات التحمل.
- **دورية اختبارات التحمل:** تعتمد دورية إجراء اختبارات التحمل على عدة عوامل منها على سبيل المثال طبيعة عمل البنك، درجة تذبذب المتغيرات محل الاختبار، أساليب القياس المُستخدمة من قبل البنك وكذا التغيرات

الجوهريّة التي تطرأ على البيئة الخارجيّة أو هيكل المخاطر لدى البنك. ويحق للبنك المركزي المصري مطالبة البنك بإجراء اختبارات تحمل إضافية في أوقات زمنية مختلفة.

• **جودة البيانات ونظم المعلومات:** يتعين على البنك استخدام بيانات دقيقة، كاملة، ملائمة ومُعبرة عن الواقع عند إجراء اختبارات التحمل وبما يتماشى مع متطلبات الأساليب المستخدمة في القياس وفقاً لدرجة تقدمها، ونطاق تطبيق تلك الاختبارات.

• **مراجعة منهجية التطبيق:** يجب على البنك أن يقوم بشكل دوري بالتحقق من كفاية اختبارات التحمل فيما يتعلق بما يلي:

- صحة الافتراضات المستخدمة في تلك الاختبارات في ضوء التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي.
- كفاية نظم إدارة المعلومات MIS.
- التكامل مع باقي عناصر إدارة أعمال البنك بما في ذلك نظام التقارير المُتبع.
- ملائمة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في عملية اختبارات التحمل.
- جودة عملية التوثيق لنتائج عملية اختبارات التحمل.